

ولا يشوى ظلمه .

﴿ باب ﴾

﴿ شهادة الصبيان ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن أبي أيوب الخزاز قال : سألت إسماعيل بن جعفر متى تجوز شهادة الغلام ؟ فقال : إذا بلغ عشر سنين قال : قلت : ويجوز أمره ؟ قال : **قال : إن رسول الله ﷺ دخل بعائشة وهي بنت عشر سنين وليس يدخل بالعدالة حتى تكون امرأة فإذا كان للغلام عشر سنين جاز أمره وجازت شهادته**

٢ - علي ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام :

أولى .



وقوله عليه السلام : « ولا يشوى ، إما بالبناء الممجوء أو بالبناء للفاعل ويكون ضمير الفاعل راجعاً إلى صاحب الحق » بل يشوى الأداء عند اليسار ، ويح إذا لم يشو الظلم أيضاً لا يجوز الشهادة ، لأنه مخير بعيد ، ويحتمل إرجاع الضمير إلى جنس الشاهد الأردبيلي ولا يشوى بالثناء المنتاة الفوقانية ، قال قتيبة مفعولاً له ، و التوى الهلاك أى لا يهلك مال المؤمن المخالف ، ولا يظنى ما فيه من التعسف .

باب شهادة الصبيان

الحديث الاول : صحيح .

ولعل ذكرهم لهذا القول المبني على القياس الباطل من اسماعيل ليان ، عدم قابليته للإمامة .

الحديث الثاني : حسن .

سلط على عتبة كلباً من كلابك ، فتناوله الأسد من بين أصحابه ، و تزوجها بعده بالمدينة عثمان بن عفان فولدت له عبدالله ومات صغيراً نقره ديك على عنقه فمرض ومات ، و توفيت بالمدينة زمن بدر ، فتخلف عثمان على دفنها ، و منعه ذلك أن يشهد بدرآ ، وقد كان عثمان هاجر إلى الحبشة معه رقبته ، وأما أم كلثوم فتزوجها أيضاً عثمان بعد اختها رقية و توفيت عنده ، وأما فاطمة رضي الله عنها فسترد لها بأبائها بعد إنشاء الله ، ولم يكن لرسول الله ﷺ ولد من غير خديجة إلا إبراهيم بن رسول الله ﷺ من حارية القبطية ، و ولد بالمدينة سنة ثمان من الهجرة ومات بها ، وله سنة وستة أشهر وأيام ، وقبره بالبقيع .

والثانية : سودة بنت زمعة ، وكانت قبله عند السكران بن عمرو فمات عنها بالحبيشة مسلماً .

والثالثة : عايسة بنت أبي بكر ، تزوجها بمكة وهي بنت سبع ، ولم يتزوج بكراً غيرها ، ودخل بها وهي بنت تسع لسبعة أشهر من مقدمه المدينة ، و بقيت إلى خلافة معاوية .

والرابعة : أم شريك التي وهبت ثمن بنت دودان بن عوف بن عامر ، وكانت قبله عند له شريكا .

والخامسة : حفصة بنت عمر بن الخطاب ابن عبدالله بن خنافة السهمي ، و كان رسول ولا عقب له ، وماتت بالمدينة في خلافة عثمان والسادسة : أم حبيبة بنت أبي سفيان ابن جحش الأسدي فهاجر بها إلى الحبشة رسول الله ﷺ بعده ، و كان وكيله عمرو بن



﴿باب﴾

﴿ان الصغار اذا زوجوا لهم﴾

١ - محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ؛
عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن الحكم ، عن أبي عبد الله -
إنا تزوج صبياننا وهم صغار ، قال : فقال : إذا زوجوا

﴿باب﴾

﴿الحد الذي يدخل بالمرأة﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن
الكريم بن عمرو ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام قال
تسع سنين أو عشر سنين .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ وعبد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن
أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال : إذا تزوج الرجل
الجارية وهي صغيرة فلا يدخل بها حتى يأتيها تسع سنين .

باب ان الصغار اذا زوجوا لم ياتلفوا

الحديث الاول : حسن كالصحيح .

باب الحد الذي يدخل بالمرأة فيه

الحديث الاول : ضعف على المنهون .

و لعل الترديد لأن كثيراً من الجوارى يتضررن بالجماع قبل العشر .

الحديث الثاني : صحيح .

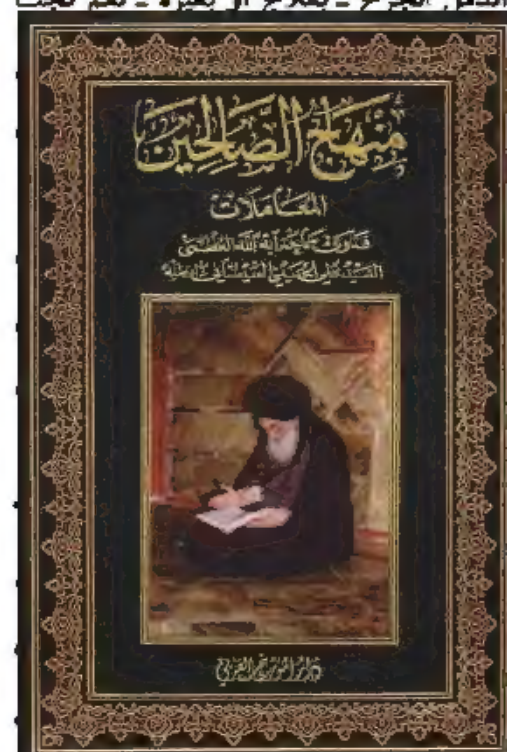
مسألة ٧: يستحب السعي في التزويج والشفاعة فيه وإرضاء الطرفين .

مسألة ٨: لا يجوز وطء الزوجة قبل إكمال تسع سنين ، دوماً كان

النكاح أو منقطعاً ، وأما سائر الاستمتاع كاللمس بشهوة والتقبيل والقضم والتفخيز فلا بأس بها ، ولو وطئها قبل إكمال التسع ولم يقضها لم يترتب عليه شيء غير الائتم على الأقوى ، - والاقضاء هو التمزق الموجب لاتحاد مسلكي البول والحيض أو مسلكي الحيض والغائط أو اتحاد الجميع - ولو اقضاه لم تخرج عن زوجيته ، فتجري عليها أحكامها من التوارث وحرمة الخامسة وحرمة اختها معها وغيرها ، ولكن قيل : يحرم عليه وطؤها ابداً . إلا أن الأقوى خلافه ، ولا سيما إذا اندمل الجرح - بملاخ أو غيره - نعم تجب

عليه دية الاقضاء ، وهي دية المشهور ، ولا يخلو عن وجه نشزت أو طلقها ، بل وإن تزوج ولو دخل بزوجه بعد إكمال الدية ، ولكن الاحوط وجوب التسع ، ولو اقضى غير الزوجة في عدم ثبوت الحرمة الأبدية . مسألة ٩: لا يجوز ترك

لعذر كالحرج أو الضرر ، أو مع الاحوط عدم اختصاص الحكم بالاحوط عدم اختصاصه بالحاف



دون عذر شرعي إذا كان يفوت على الزوجة حقها ، ولا سيما إذا لم يكن